



رقم القرار: ٥٤ / استماع / ٢٠٢٤

تاريخ القرار: ٢٠٢٥/١٠/١٥

تشكلت لجنة الاستماع بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥ بحضور كل من رئيس اللجنة

واصدت

قرارها الاتي:

المشتكى: - رئيس هيئة الإعلام والاتصالات / إضافة لوظيفته وكيله كل من
الموظف الحقوقي)

المشكو منه: - المدير المفوض لشركة جمال الواحة للوكالات التجارية قناة البلد نيوز
(علي عدنان نجم) إضافة الى وظيفته.

جهة الشكوى:

قدم المشتكى إضافة لوظيفته شكواه الى لجنة الاستماع بموجب الكتاب ذات العدد
(٥/ق/٢١٧٢٦/٢٠٢٤) بتاريخ ٢٠٢٤/١١/٢٦ بحق المشكو منه المدير المفوض لشركة جمال
الواحة للوكالات التجارية قناة البلد نيوز وهي احدى الجهات المرخصة برخصة نافذة لغاية
2023/12/31 من قبل دائرة المشتكى، التي خالفت التعليمات والضوابط والاعمال
الصادر من قبل دائرة المشتكى بالعدد (١٥١٢٨) في ٢٠٢٤/٨/١٢ مضمونه منع ظهور السيد
(بشير الحجيمي) لمدة (٦ اشهر) بالعدد ١٥١٢١٧١ في ٢٠٢٤/٨/١٢ حيث تم رصد القناة عبر
منصة (الفيس بوك) وتحديد برنامج (قضايا البلد) بتاريخ ٢٠٢٤/١٠/٦ في تمام الساعة
(٦:٠٠) مساء مع علم المشكو منه بالقرار الصادر (منع الظهور) هذا ما اكده مقدم البرنامج
(ماجد سليم) العامل لدى دائرة المشكو منه خلال سؤال وجهه الى الضيف (المشكلة



العقيدة ليش منعوك من الظهور اعلاميا) في اشارة واضحة منه الى هيئة الاعلام والاتصالات كون ان الاعمام الصادر (منع الظهور) قد تم تعميمه على كافة القنوات الفضائية العاملة في العراق، مما عدته دائرة المشتكي خرقا لقرارها، حيث تعتبر الجهة المسؤولة عن تنظيم قطاعي الاعلام والاتصالات في العراق وختم وكيل المشتكي شكواه بطلب الشكوى ضد شركة المشكو منها حسب الصلاحيات الواردة في القسم (٨) من الامر التشريعي ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ وطلب الزام المشكو منه بالتعليمات والضوابط الصادرة وفرض غرامة مالية مناسبة، وتم قبول الشكوى وسجلت بالرقم (٢٠٢٤/٥٤/استماع) فدعت لجنة الاستماع الطرفين للمرافعة بعد ان حددت موعدا لها وحضر وكلا الطرفين وبوشر بالمرافعة الحضورية العلنية استنادا الى المادة 56 من قانون المرافعات المدنية رقم ٨٢ لسنة ١٩٦٩ بعد قيام شركة المشتكي بالتبليغ اصوليا حضر المشكو منه السيد (قتيبة عامر كريم) ممثلا عن القناة قدم عقد التأسيس الخاص بالشركة وتأييد موقع الشركة دون ان يكون له حق الخصومة، وابلغته اللجنة بوجوب توكيل محامي من قبله او من قبل المدير المفوض للشركة ومنحه حق الخصومة، ومن بعد ذلك لم يحضر المشكو منه ولا وكيل عنه من تاريخ (٢٠٢٥/١/٨) لغاية اصدار هذا القرار، وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة وتم تحديد يوم ٢٠٢٥/١٠/١٥ موعدا لاصدار القرار.

القرار:-

بعد الاطلاع على عريضة الشكوى تم تكليف وكيل المشتكي بتقديم لائحة جوابية عن موقف القناة القانوني في الوقت الراهن وتبين ان القناة تبث برخصة منتهية الصلاحية منذ (٢٠٢٣/١٢/٣١) وحيث تم رصد اخر نشر للقناة بتاريخ ٢٠٢٥/٢/١١ بموجب تقرير الرصد المرقم ٢٧٩٧ في ٢٠٢٤/١٠/٩ الصادر من دائرة الرصد التنظيم الاعلامي والذي يثبت قيام المشكو منه باستضافة الضيف (بشير الحجيمي) في برنامج قضايا البلد والذي يقدمه مقدم البرنامج (ماجد سليم) حيث ان الاول منع من الظهور الاعلامي بموجب الاعمام بالعدد ١٥١٢٨ في ٢٠٢٤/٨/١٣ والذي يعد خرقا لقرارات وضوابط وتعليمات هيئة الاعلام والاتصالات الصادر عن دائرة التنظيم الاعلامي (احدى دوائر وكيل المشتكي المعنية



برصد المخالفات)، وثبتت اللجنة تبليغ القناة بالقرار من خلال قيام مقدم البرنامج (ماجد سليم) بتأكيد علمه المسبق بقرار منع الظهور من خلال ترديده لعبارة (المشكلة العقيمة ليس منعوك من الظهور إعلامياً)، وعليه تبين لجنة إصرار القناة على مخالفة الضوابط والتعليمات اللوائح والقرارات الصادرة عن هيئة الإعلام والاتصالات باعتبارها الجهة القطاعية الوحيدة بتنظيم قطاع الإعلام والاتصالات في العراق حسب الصلاحيات الواردة في القسم (٨) من الأمر التشريعي رقم ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ.

وبعد المداولة وجدت اللجنة ان المخالفة في هذه الشكوى تتضمن مخالفة التعليمات والضوابط واللوائح من قبل المشكو منه واستمرارها بالبث دون تجديد الرخصة للعام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥.

ولكل مما تقدم قررت اللجنة:

- إلزام المشكو منه (شركة جمال الواحة للوكالات التجارية قناة البلد نيوز) بوقف بث برنامج (قضايا البلد) لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ القرار. استناداً الى القسم (١/٩ هـ) والقسم (٢/٨ ب) من الأمر التشريعي ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ.
- إلزام المشكو منه (شركة جمال الواحة للوكالات التجارية قناة البلد نيوز) بدفع غرامة مالية قدرها (٤٠٠٠٠٠٠٠) اربعون مليون دينار عراقي لمخالفتهم الآلية الخاصة بالبث الغير مرخص والمصادق عليه من قبل مجلس المفوضين الموقر بقرارهم بالعدد (٢٠١٥/ق/٨٢) في ٢٠١٥/١٠/١٩ الفقرة الاولى منه والخاصة بالقنوات الفضائية.
- فرض عقوبة منع الظهور الإعلامي بحق مقدم البرنامج (ماجد سليم) لمدة (ثلاثة أشهر) من تاريخ القرار استناداً الى الباب الثاني المادة ٤/د من لائحة قواعد البث الإعلامي للعام ٢٠١٩.



استنادا الى القسم (١/٩) والقسم (٢/٨ ب) من الامر التشريعي ٦٥ لسنة ٢٠٠٤ النافذ
صدر القرار حضوريا بحق المشتكي وغيابيا بحق المشكو منه بالاتفاق قرارا قابل
للاعتراض والطعن وافهم علنا بتاريخ ٢٠٢٥/١٠/١٥


رئيس اللجنة


نائب رئيس اللجنة


عضوا


عضوا


عضوا